قرار محكمة النقض

رقم 10/64

الصادر بتاريخ 2021/01/28

في الملف المدني رقم 2019/10/1/8263

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على مقال الطعن بالنقض المودع بتاريخ 22 غشت 2019 من طرف الطالبين المذكورين أعلاه بواسطة نائبهم الأستاذ (ح.ع) المحامي بهيئة الناظور والرامي إلى نقض القرار رقم 465 الصادر بتاريخ 2017/06/20 في الملف رقم 2017/1201/154 عن **محكمة الاستئناف بالناظور**.

وبناء على المستندات المدلى بها في الملف.

وبناء على الأمر بالتخلي الصادر بتاريخ 2020/12/31 وتبليغه.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2021/01/28.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد امحمد الدومالي، والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد محمد بوفادي.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

في شأن الوسيلة المثارة تلقائيا من طرف محكمة النقض لتعلقها بالنظام العام:

حيث إنه بمقتضى الفصل 345 من قانون المسطرة المدنية، يتم التنصيص في القرار الصادر عن محكمة الاستئناف على أسماء القضاة الذين شاركوا في إصداره. ولما كان تشكيل الهيئات من النظام العام وكان الثابت من أوراق الملف ومن إجراءات الدعوى كما هي مضمنة بمحاضر الجلسات، أن الهيئة القضائية التي ناقشت القضية بجلسة 2017/06/06 وحجزتها للمداولة، ليست هي نفس الهيئة التي أصدرت القرار المطعون فيه، ذلك أن الأستاذ (ع.ل.ط) الذي شارك في إصدار القرار المذكور لم يكن ضمن الهيئة التي حجزت الملف للمداولة والتي كانت تضم الأستاذة (ر.ش) بدل الأستاذ (ع.ل.ط)، مما يعرض القرار المذكور للإبطال والنقض.

وحيث إن حسن سير العدالة ومصلحة الطرفين يقتضيان إحالة القضية على نفس المحكمة.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه، وإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون وبتحميل المطلوبين المصاريف.

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة المصدرة له إثر القرار المطعون فيه أو بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه، في قاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من: السيد عبد الهادي الأمين **رئيسا**، والسادة المستشارين: امحمد الدومالي **مقررا**، والمصطفى مستعيد وحفيظة بن لكصير وإدريس سعود **أعضاء**، وبمحضر **المحامي العام** السيد محمد بوفادي وبمساعدة **كاتبة الضبط** السيدة إيمان بلحاج.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض